انعكاسات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة
دراسة حالة الجزائر للفترة (2000–2015)

أبوبكر بوسالم
المركز الجامعي ميلة
Bakeur87@yahoo.fr

حمزة بن لشهب
جامعة البويرة
Hamza_benlecheb@yahoo.com

Implications of oil prices on the state budget Algeria Case Study (2000-2015)

ملخص:
يعد النفط من أهم مصادر الطاقة في العالم، اذ تنفرد هذه المادة بالعديد من الميزات تجعلها فريدة من نوعها كالندرة والمشتقات الكثيرة، ونظرا لحساسية سلعة النفط للأسعار صعودا وهبوطا ومساهمته في اقتصاديات الكثير من الدول والتي تعتمد على الايرادات النفطية لتمويل موازنتها العامة –من بينها الجزائر– التي يعتبر النفط بمثابة المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة فهي تتأثر من عام لآخر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

وعلى هذا الأساس تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحديد أثر أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة في الجزائر للفترة (2000-2015)"، وقد تحددت الدراسة بمتغير مستقل تمثل في (أسعار النفط)، ومتغير تابع تمثل في (الموازنة العامة) ومختلف أبعادها المتمثلة في الإيرادات العامة، النفقات العامة، ولتحقيق أهداف الدراسة سيتم الاعتماد على السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة للفترة من (2000-2015)، وسيتم استخدام برنامج (EVIEWS) اعتمادا على طريقة المربعات الصغرى العادية وغيرها من الأساليب القياسية الأخرى.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الموازنة العامة، الإيرادات العامة، النفقات العامة.

.

Abstract:

Oil is the most important energy sources in the world, so this item has many unique features that make it unique, as scarcity and many derivatives. Which Given the sensitivity of the oil commodity prices up and down and its contribution to a lot of countries that rely on oil revenues to fund its general budget Among these countries' economies, -including Algeria-, which is the oil as the main source of funding for the public budget are affected from year to year fluctuations in oil prices in international markets

On this basis, this paper sought to determine The impact of Oil prices on the public budget in Algeria for the period, (2000-2015) "The study identified an independent variable was the (oil prices), and the dependent variable was the (public budget) and the various dimensions of public revenues, public expenditure, and to achieve objectives of the study will rely on time-series variables own study for the period (2000-2015) and it will be used for program (EVIEWS) depending on the method of ordinary least squares and other standard methods.

Key words: oil prices, the public budget, public revenues, public expenditure.

مقدمة:

يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ سنة 1859، فهو المصدر الرئيسي للطاقة على اختلاف أنواعها الذي تعتمد عليه معظم اقتصاديات دول العالم، كما أنه يعتبر سلعة إستراتيجية عالمية ومادة أولية في الصناعات الكيماوية والنفطية باعتباره مصدرا هاما للاستثمار من أجل سد متطلبات العالم من الطاقة.

وتتميز سلعة النفط بحساسيتها المفرطة في أسعارها صعودا أو هبوطا وفق القاعدة الأزلية (العرض والطلب)، ونظرا لأهمية النفط واعتماد الصناعات العالمية وبالتالي الاقتصاديات العالمية عليه، ومساهمته في اقتصاديات الكثير من الدول خاصة منها التي تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل موازنتها العامة، فإن لأسعار هذا المورد الإستراتيجي آثار اقتصادية تختلف باختلاف سعره في السوق النفطية، مما يشكل خطرا على المؤشرات الاقتصادية في حالة انخفاض أسعاره خصوصا على الدول التي تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل موازنتها العامة كما هو الحال بالنسبة للجزائر، حيث شهدت أسعار النفط في الآونة الأخيرة عدة تذبذبات أثرت على توازن الموازنة العامة التي تعتبر البرنامج المالي للدولة والتي تعكس الخطة المالية التي تعتبر جزء من الخطة الاجتماعية والاقتصادية للدولة.

لذلك فإن الإشكالية الرئيسية التي يعالجها البحث تتمثل في:

ما هي انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم هذا البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: ماهية أسعار النفط والعوامل المحددة لها.

المحور الثاني: أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للجزائر (2000-2015).

المحور الثالث: دراسة قياسية لأثر أسعار النفط على الموازنة العامة للجزائر (2000-2015).

أولا: التساؤلات الفرعية

1. ما هو أثر أسعار النفط على الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015؟

2. ما هو أثر أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

في ضوء موضوع الدراسة واستجابة لمتطلبات تحقيق أهدافها وما أسفرت عنه الدراسات السابقة، قام الباحثين بصياغة الفرضية الرئيسية التالية:

- **الفرضية الرئيسية:** لا يوجد أثر لأسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000-2015.

وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسية، الفرضيتين الفرعيتين التاليتين:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** لا يوجد أثر لأسعار النفط على الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000-2015.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** لا يوجد أثر لأسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000-2015.

ثالثا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تسلطيها الضوء على موضوع في غاية الأهمية، وهو أثر أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000-2015، كما تستمد الدراسة أهميتها من:

1. تلعب أسعار النفط دورا كبيرا في إمداد الاقتصاد بالسيولة، والتحكم في توجيهها وتخصيصها بكل كفاءة وفاعلية.

2. تكمن أهمية الموازنة العامة لارتباطها بالعديد من المتغيرات الاقتصادية التي تعد أسعار النفط أحد متغيراتها المهمة التي تناولتها العديد من الدراسات الأجنبية.

3. تعد أبعاد (الإيرادات العامة، النفقات العامة) أحد المحددات الرئيسية للموازنة العامة، لما لها من تأثير مباشر في النشاط الاقتصادي.

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر للفترة الممتدة من 2000-2015"، حيث قام الباحثين بصياغة عدة أهداف على النحو التالي:

1. تحديد أثر أسعار النفط على الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.

2. تحديد أثر أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.

3. تحديد أثر أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.

4. تقديم توصيات للقائمين على الاقتصاد الجزائري بخصوص تفعيل البدائل المختلفة للنفط لتحقيق الكفاءة اللازمة للموازنة العامة.

خامسا: منهج الدراسة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة سيتم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي والأسلوب القياسي لدراسة أثر أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة من (2000-2015)، حيث سيتم الاعتماد في هذه الدراسة في جانبها النظري على مصادر المعلومات المختلفة كالكتب، والمقالات والمجلات العلمية، وغيرها من المصادر الإلكترونية.

كما سيتم الاعتماد على السلاسل الزمنية (2000-2015) الخاصة بكل من أسعار النفط والموازنة العامة في الجزائر ومختلف أبعادها لمعالجة الجانب العملي للبحث.

سادسا: أداة الدراسة

لقد تبلورت أداة الدراسة من خلال الاطلاع على الجانب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وسيقوم الباحثين باستخدام وتطوير أنموذج قياسي، وللإجابة عن تساؤل الدراسة واختبار فرضياتها سيتم استخدام اختبار جذر الوحدة (unit root test) لقياس درجة سكون السلاسل الزمنية لكل متغير (stationary)، وسيتم تقدير معادلة الموازنة العامة بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) باستخدام البرنامج الإحصائي EVIEWS.

المحور الأول: ماهية أسعار النفط والعوامل المحددة لها

سنتطرق في هذا المحور إلى مفهوم السعر النفطي، أنواعه والعوامل المحددة له.

1-تعريف سعر النفط وأنواعه:

1-1-تعريف البترول: إن كلمة البترول هي بالأصل كلمة لاتينية PETROLEUM وتعني PETR صخر، OLEUM زيت بمعنى زيت الصخر، والبترول مادة بسيطة ومركبة، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيماويا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، وهو في نفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي منها[1].

1-2-تعريف سعر البترول: هناك عدة تعاريف لسعر النفط يمكن ذكر بعضاها فيما يلي:

-تلك القيمة النقدية التي تعطى للسلعة البترولية خلال مدة معينة ومحددة نتيجة لتأثير عدة عوامل إقتصادية واجتماعية وسياسية ومناخية بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها[2].

-هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من 42 غالون معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية، ويخضع هذا السعر لتقلبات مستمرة، بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الإستقرار[3].

تحسب أسعار النفط الخام العالمية بالبرميل وتحدد بالدولار وبرميل النفط هو وحدة قياس أنجلو سكسونية تصل سعته حاليا 159 لترا، وهو لم يعد يستخدم عمليا منذ فترة طويلة لنقل النفط لكنه يبقى المرجع الدولي في تجارة النفط وخاصة بعد إستخدام أنابيب النفط والخزانات والسفن والشاحنات والصهاريج[4].

1-3-أنواع سعر النفط : هناك العديد من أنواع أسعار النفط، ويمكن إيجازها فيما يلي:

1-3-1-السعر المعلن: يرجع تاريخ ظهور السعر المعلن لأول مرة عام 1880 بالولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندارد-أويل STANDARD-OIL التي كانت تحتكر شراء البترول من منتجيه المتعددين في السوق البترولية وعند فوهة البئر، وبتزايد اكتشاف

واستغلال البترول خارج الولايات المتحدة الأمريكية وتزايد الإنتاج العالمي، أصبحت الشركات البترولية تقوم بإعلان الأسعار المعلنة في موانئ التصدير للبترول.ونظرا لحدة التنافس الذي وقع بين الشركات البترولية الاحتكارية الكبرى حول الأسعار عقدت عام 1928 اتفاقية بين هذه الشركات نتج عنها استقرارا وثباتا للأسعار المعلنة في السوق البترولية، وبتطور هذه الأخيرة وظهور دول منتجة أخرى للبترول أصبحت هذه الدول تهتم بالسعر المعلن للبترول من خلال تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح للفوائد النفطية بينها وبين الشركات البترولية العاملة على أراضيها، ولأنه خلال فترة الخمسينات وبداية الستينات أنشأت الدول المنتجة شركات مستقلة، التي أصبحت تبيع بترولها الخام المنتج بتخفيضات معينة تقل عن الأسعار المعلنة، أصبحت هذه الأخيرة غير معبرة عن السوق البترولية، إلا أنها استمرت تعلن كأسعار إسمية للبترول الخام تستعمل لاحتساب الفوائد البترولية بين الشركات البترولية والدول البترولية.

1-3-2-السعر المتحقق: هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع أو المشتري كنسبة مئوية خصم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع...

ويمكن تعريف السعر المتحقق بأنه عبارة عن السعر المعلن مطروح منه الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري، أو هذه التسهيلات تشمل وتعود للطرفين-كحالة بيع بترول خام لمصانع التكرير وقيام البائع بشراء منتجات بترولية...أو الطرف المشتري يزود البائع مقابل البترول الخام بقيم سلعية غير بترولية... [5]

إن الأسعار المتحققة أو الفعلية ظهرت للوجود منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات البترولية في الدول البترولية سواء في منظمة الأوبك، منظمة الأوبك أو الدول الأجنبية الأخرى، أو الشركات البترولية الأجنبية الأخرى الاحتكارية أو المستقلة على السواء.

إن مقدار أو مستوى الأسعار المتحققة يتأثر بظروف السوق البترولية السائدة ومقدار تأثير تلك الظروف على الأطراف البترولية المتعاقدة، فمثلا العقود البترولية طويلة المدى وبكميات محدود أو صغيرة تكون الحسومات قليلة.

والى جانب ظروف السوق البترولية في تأثيرها على الأسعار المتحققة هناك تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية على الأسعار المتحققة، فمثلا تحسين وتطوير العلاقات الاقتصادية بين بلد بترولي وبلد غير بترولي تمنح تسهيلات متقابلة الطرفين تؤدي إلى تحقيق الأسعار المتحققة...

1-3-3-سعر الإشارة: ظهر في فترة الستينات، حيث أعتمد عليه لاحتساب قيمة البترول بين بعض البلدان البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية لأجل توزيع العوائد المالية البترولية بين الطرفين، ويتم احتساب سعر الإشارة على أساس تحديد معدل بين السعر المعلن والمتحقق لعدة سنوات، وأخذت به العديد من البلدان البترولية، ومثال ذلك ما قامت به فنزويلا عندما بادرت خلال عام 1966 بإدخال الأسعار المعول عليها في نظامها المالي مستبعدة بذلك قاعدة الأسعار المتحققة[6].

1-3-4-السعر الفوري أو الآني: هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة آنية[7].

لقد برزت هذه الأسعار في السوق النفطية العالمية مع أواخر عام 1978، بعد أن توقفت صادرات النفط الايرانية عن البلدان المستهلكة(المتعاقدة معها) مما أضطر هذه الأخيرة إلى البحث عن نفط بديل بسبب زيادة الطلب العالمي عن المعروض منه، لذلك قامت شركات النفط الكبرى والشركات النفطية المستقلة ببيع كميات من النفط الخام والذي تحصل عليه بطريقة أو بأخرى وفق حسومات معينة في السوق الآنية للنفط أو السوق الفورية، وبذلك تقوم هذه السوق بإعادة توزيع قسم من الإمدادات النفطية على البلدان المستهلكة للنفط، ولكن بكميات قليلة تراوحت في نهاية عام 1978 بين 5 و 10% من مجمل صادرات النفط العالمية، ثم تصاعدت نسبتها خلال عام 1979 حيث أصبحت تتراوح بين 15 و 20% من مجمل صادرات النفط العالمية، وتعتبر سوق روتردام أفضل مثال للسوق الآنية للنفط، وقد انضمت بعض دول الأوبك إلى الشركات التي تبيع النفط في السوق الآنية مثل إيران، الكويت، قطر، فنزويلا وإندونيسيا.

1-3-5-سعر التكلفة الضريبية: تمثل هذه الأسعار في واقع الأمر، الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الخام المنتج بموجب الاتفاقيات(الامتيازات) التي عقدتها مع حكومات الأقطار المنتجة للنفط المعنية، وفي نفس الوقت، تعتبر هذه الأسعار القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية، إذ أن بيع النفط الخام بأقل من هذه الأسعار يعني الخسارة بطبيعة الحال.

وقد تم تحديد الأساليب التي يتم بموجبها تحديد هذه الأسعار بين الطرفين، فأصبحت هذه الأسعار تساوي في المتوسط ما يلي:

سعر الكلفة الضريبية=كلفة الإنتاج+عائد الحكومة.

حيث أن عائد الحكومة=الربع+الضريبة

1-3-6-السعر المستقبلي: هو سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط تسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصة لندن ونيويورك[8].

2-العوامل المؤثرة في سعر النفط

تخضع أسعار النفط لتغيرات وتطورات مستمرة نتيجة عدد من العوامل منها ما هو متوقع ومنها ما هو غير ذلك ويمكن إبراز هذه العوامل فيما يلي:

2-1-الطلب العالمي على النفط: يعرف الطلب العالمي على البترول على أنه مقدار الحاجة الإنسانية في جانبها الكمي والنوعي للسلعة البترولية، سواء في شكلها الخام أو في شكل مشتقات نفطية مكررة، وذلك عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة تهدف لتلبية تلك الحاجة الإنسانية، سواء كانت لغرض استهلاكي مثل البنزين أو الكيروزين، أو لغرض إنتاجي كالمنتجات البترولية التي تدخل في الصناعة البتروكيماوية، ومن هذا التعريف يتضح لنا أن الطلب على البترول ينقسم إلى[9]:

-الطلب على البترول الخام.

-الطلب على المشتقات البترولية.

حيث أن هناك العديد من العوامل المؤثرة على الطلب العالمي على النفط الخام، وذلك حسب حاجة الدول المستهلكة له، من هذه العوامل نجد مستوى التطور الإقتصادي والاجتماعي ودرجة التقدم الإقتصادي والاجتماعي، الاستقرار السياسي في العالم، أسعار السلع البديلة، المناخ...

2-1-1-الإستقرار السياسي في العالم: يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب البترولي والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص الإمدادات.

2-1-2-المناخ: يلعب المناخ دورا هاما في تحديد الطلب البترولي، ويزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء وفي فصل الصيف أيضا يرتفع الاستهلاك العالمي للنفط ويرتفع استهلاك النفط في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الوسطى والجنوبية الدافئة.

2-1-3-أسعار السلع البديلة: تؤثر السلع البديلة أو المنافسة ايجابا أو سلبا على الطلب العالمي للنفط، ايجابا في حالة تعذر منافستها لسعر البترول وبالتالي عدم انقاصها للطلب البترولي، أو سلبا في حالة تمكن السلع البديلة وبأسعارها المنافسة من حلول محل السلعة البترولية مما يؤدي إلى تخفيض وتراجع الطلب على النفط، ومن أهم السلع البديلة والمنافسة لسلعة النفط نجد الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية والطاقة الذرية.

2-2-العرض العالمي للنفط: يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من الخدمات يأتي في مقدمتها الطلب على النفط إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، كذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في وقت معين التي تعتمد على التقدم التكنولوجي وحجم الاستثمارات، كذلك يتحدد العرض بسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها الى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي أو لتصديره تحقيقا لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية[10].

كما أنه توجد العديد من العوامل والأسباب التي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وتختلف درجة تأثيرها من عامل لآخر، وأهم هذه العوامل نجد:[11]

2-2-1-الإحتياطات والطاقة الإنتاجية: فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية على الزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

2-2-2-السعر: تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية إضافة إلى المدى الزمني.

2-2-3-المصادر البديلة للنفط وأسعارها: تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دورا هاما في العرض البترولي، فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي، وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.

2-2-4-الحروب والأحداث السياسية: كانت ومازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي للنفط، خلال الحروب والأزمات السياسية الكبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات بدءا من الأزمة النفطية الأولى سنة **1973 ثم 1979، 1986**.

2-2-5-السياسات النفطية للدول المنتجة: تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للنفط عدة أنواع من السياسات كان لها أثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط يمكن اختصارها في الآتي: [12]

أ-سياسة تغليب المتطلبات المالية (1973-1985): تكمن هذه السياسة في الحد من العرض البترولي بحيث يكون مناسبا للطلب عليه وإعطائه السعر الفعلي أي تغليب السعر والمتطلبات المالية على العرض.

ب-سياسة تغليب السوق (1986-1999): تكمن هذه السياسة في زيادة العرض النفطي أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه وبين الطلب عليه وذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق والتي فقدتها بداية الثمانينات.

ج-سياسة تثبيت الأسعار(ابتداءا من عام 2000): تجمع هذه السياسة بين السياستين السابقتين حيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول **OPEC** حسب وتيرة ارتفاع وانخفاض الأسعار، فعندما ترتفع أسعار النفط خارج نطاق **22-28** دولار لأكثر من **20** يوما تجاريا متتاليا تقول الدول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدل **500** ألف برميل/ يوميا.

المحور الثاني: أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للجزائر 2000-2015

لقد حققت الجزائر كغيرها من الدول النفطية إيرادات مالية ضخمة، كلما ارتفعت أسعار النفط وبلغت مستويات قياسية، أما في حالة انخفاض أسعار النفط تتقلص هذه الموارد وينتج عنها ضعف وانحصار مصادر التمويل مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة. ومن تم على مسيرة التنمية المنشودة. ومنذ مطلع سنة 2000 استطاعت الجزائر أن تتحصل على إيرادات مالية ضخمة من وراء تصديرها للمحروقات سمحت لها بتمويل مشاريعها التنموية، ولكن مع التذبذبات التي تشهدها أسعار النفط خصوصا في الفترة الأخيرة يحتم علينا دراسة أثره على الموازنة العامة للدولة الجزائرية، خصوصا إذا ما علمنا أن صادراته تقارب 97% من إجمالي الصادرات الوطنية.

1-تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2015

1-1-تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2009

الجدول رقم (01): تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2009

الوحدة: دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر البرميل	28.5	24.8	25.2	29	38.5	54.6	65.7	74.8	99.9	62.2

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن أسعار النفط قد مرت بمراحل مختلفة خلال الفترة 2000-2009، حيث انخفضت بحوالي 4 دولار سنة 2001 مقارنة بسنة 2000 لتصل الى 24.8 دولار للبرميل، ويرجع ذلك لضعف الطلب الأمريكي على النفط نتيجة ضعف النمو الإقتصادي، كما تأثرت السوق النفطية بأحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية. ومع بداية سنة 2002 بدأت الأسعار في التحسن تدريجيا، حيث بلغت 25.2 دولار خلال هذه السنة و 29 دولار سنة 2003، ثم 74.8 دولار سنة 2007، لتصل إلى أعلى مستوى لها سنة 2008 بـ 99.9 دولار ويعود هذا التحسن إلى مجموعة من العوامل منها ارتفاع الطلب العالمي على النفط والتوترات التي شهدتها بعض مناطق الإنتاج الرئيسية، واختناقات في طاقات التكرير والمضاربات في الأسواق المستقبلية. ومع حلول سنة 2009 انخفضت أسعاره مجددا مسجلة 62.2 دولار للبرميل وذلك بسبب تداعيات الأزمة العالمية لسنة 2008 والتي كان لها الأثر الواضح على سوق النفط.

1-2-تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2010-2015

الجدول رقم (02): تطور أسعار النفط خلال الفترة 2010-2015

الوحدة: دولار أمريكي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر البرميل	80.2	112.9	111	109.5	100.2	55

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

عادت أسعار النفط للارتفاع مجددا بداية من سنة 2010 حيث بلغت 80.2 دولار لتصل إلى 112.9 دولار للبرميل سنة 2011. وقد تأثرت حركة الأسعار خلال العام 2011 بجملة من العوامل المتنوعة والمتداخلة والمتفاوتة منها التطورات السياسية في الدول العربية وتقلبات سعر صرف الدولار وزيادة حجم المضاربات[13].

لتعاود الانخفاض سنة 2014 مسجلة رقم 100.2 دولار للبرميل. واستمرت الأسعار في الانخفاض سنة 2015 حيث هوت الى 55 دولار للبرميل ويرجع ذلك الى انخفاض الطلب العالمي على النفط بسبب بطء نمو الاقتصاد العالمي، وارتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري. أما سنة 2016 فقد وصل سعر النفط إلى أدنى مستوياته خلال العقد الماضي، حيث أوضحت بيانات منظمة الدول المصدرة للنفط أن معدل أسعار النفط انتقل من 38.59 دولار للبرميل في ديسمبر 2015 إلى 31.28 دولار في جانفي 2016 بانخفاض قدره 8.31 دولار. لتشهد في ما بعد بعض التحسن حيث ارتفعت إلى 48 دولار أواخر شهر ماي 2016 بفعل انخفاض مخزون النفط الخام الأمريكي.

2-إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2000-2015

2-1-أسعار النفط وانعكاساتها على إيرادات الجباية البترولية:

تشكل الجباية البترولية المورد الأساسي للموازنة العامة للدولة، وتتوقف وضعيتها على مستوى أسعار النفط وسعر الدولار الأمريكي، حيث تلعب موارد النفط دورا كبيرا في توازن الموازنة العامة للدولة، والجدول التالي يوضح لنا تطور هيكل الإيرادات خصوصا الجباية البترولية من خلال تأثرها المباشر بأسعار البترول.

الجدول رقم (03): علاقة أسعار النفط بحصيلة الجباية البترولية للجزائر خلال الفترة 2000-2015

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة			سعر البترول دولار/برميل
	ايرادات عادية	جباية بترولية	مجموع الإيرادات العامة	
2000	404.9	1173.2	1578.1	28.5
2001	504.1	1001.4	1505.5	24.8
2002	595.4	1007.9	1603.3	25.2
2003	624.4	1350	1974.4	29
2004	659	1570.7	2229.7	38.7
2005	729.9	2352.7	3082.6	54.6
2006	840.8	2799	3639.8	65.7
2007	891	2796.8	3687.8	74.8
2008	1101.8	4088.6	5190.5	99.9
2009	1263.3	2412.7	3676	62.2
2010	1487.8	2905.1	4392.9	80.2
2011	1810.4	3979.7	5790.1	112.3

111	6339.3	4184.3	2155	2012
109.5	5957.5	3678.1	2279.4	2013
100.2	5718.6	3388.3	2330.6	2014
55	4952.6	1722.9	3229.7	2015

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر وقانون المالية التكميلي لسنة 2015

من الجدول رقم (03) نلاحظ أن الإيرادات العامة تغلب عليها الجباية البترولية، حيث تتأثر بشكل كبير ومباشر بأسعار النفط في السوق الدولية، حيث ترتفع في سنوات تحسن أسعار البترول والعكس صحيح.

إذ تميزت الألفية الثالثة بالارتفاع الشديد في أسعار المحروقات، حيث وصل سعر البرميل إلى 28.5 دولار سنة 2000 (13.22 دولار للبرميل سنة 1999)، مما أدى إلى ارتفاع حصيلة الجباية البترولية، حيث بلغت 1001.4 مليار دج سنة 2001 (66.52% من مجموع الإيرادات)، بعدها عرفت أسعار المحروقات بعض الانخفاض النسبي، حيث بلغ سعر البرميل 25.24 دولار سنة 2002، إلا أن هذا الانخفاض لم يؤثر على الحصيلة التي استمرت في الارتفاع، في مقابل انخفاض نسبتها وذلك لارتفاع نسبة مساهمة الموارد العادية في محاولة من الدولة لتنويع مصادر إيراداتها[14].

وفي سنة 2004 انتقلت حصيلة الجباية البترولية إلى 1570.7 مليار دج، حيث نجد أن نسبة الصادرات من المحروقات المقومة بالدينار زادت بنسبة 21.6%، ويفسر ذلك بأثر التغيرات التي طرأت على سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، حيث زادت قيمة الدينار في المتوسط السنوي بـ 76%[15].

خلال الفترة 2006-2008، عرفت الجباية البترولية استمرار تطورها لتصل إلى أعلى مستوياتها سنة 2008 حيث سجلت مبلغ 4088.6 مليار دج مع ارتفاع نسبتها، حيث وصلت إلى 78.77% من إجمالي الإيرادات لنفس السنة ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات حيث وصلت عام 2008 إلى 99 دولار للبرميل، وكذلك قيام الدولة بفرض الضريبة على الأرباح الاستثنائية للشركات البترولية في حالة ارتفاع أسعار البترول عن 30 دولار، وهذا بموجب قانون المحروقات 06-10 المعدل والمتمم لقانون 05-07.

وفي سنة 2009 عرفت الجباية البترولية انخفاضا محسوسا حيث قدرت بـ 2412.7 مليار دج وذلك راجع إلى انخفاض سعر البترول حيث بلغ متوسط سعره 62.2 دولار للبرميل، بسبب تداعيات الأزمة العالمية وانخفاض الطلب العالمي على النفط من جهة وانخفاض الصادرات الجزائرية من المحروقات من جهة أخرى نتيجة تراجع عمليات الاستكشاف، البحث والتنقيب ثم عاودت الارتفاع لتصل إلى 3979.7 مليار دج سنة 2011، وذلك بفضل استقرار أسعار المحروقات عند مستوى مرتفع (112.9 دولار للبرميل في 2011).

انخفضت إيرادات الجباية البترولية في 2013 مقفلة السنة بمبلغ قدره 3678.1 مليار دج مقابل 4184.3 مليار دج سنة 2012. أما سنة 2015 فقد عرفت انخفاض كبير في الجباية البترولية التي قدرت بـ 1722.9 مليار دج بسبب انهيار أسعار البترول الى 55 دولار للبرميل. أما نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات ورغم انخفاضها نوعا ما في السنوات الأخيرة إلا أنها تبقى مسيطرة على إجمالي الإيرادات. ومن هذا المنطلق يتضح جليا حتمية تطوير الإيرادات الأخرى خاصة الضريبية منها لتحل محل الجباية البترولية.

2-2-أسعار النفط وانعكاساتها على رصيد الموازنة العامة:

الجدول رقم (04): علاقة أسعار النفط برصيد الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2000-2015

الوحدة مليار دج

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	رصيد الموازنة العامة
2000	1178.1	1578.1	400
2001	1321.03	1505.5	184.47
2002	1550.6	1603.3	52.7
2003	1690.2	1974.4	284.2
2004	1891.8	2229.7	337.9
2005	2052	3082.6	1030.6
2006	2453	3639.8	1186.8
2007	3108.5	3687.8	579.3
2008	4191	5190.5	999.5
2009	4246.3	3676	570.3-
2010	4466.9	4392.9	74-
2011	5853.6	5790.1	63.5-
2012	7058.1	6339.3	718.8-
2013	6024.2	5957.5	66.7-
2014	6980.2	5719	1261.2-
2015	8753.6	4952.6	3801-

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر وقانون المالية التكميلي لسنة 2015

الشكل رقم (01): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

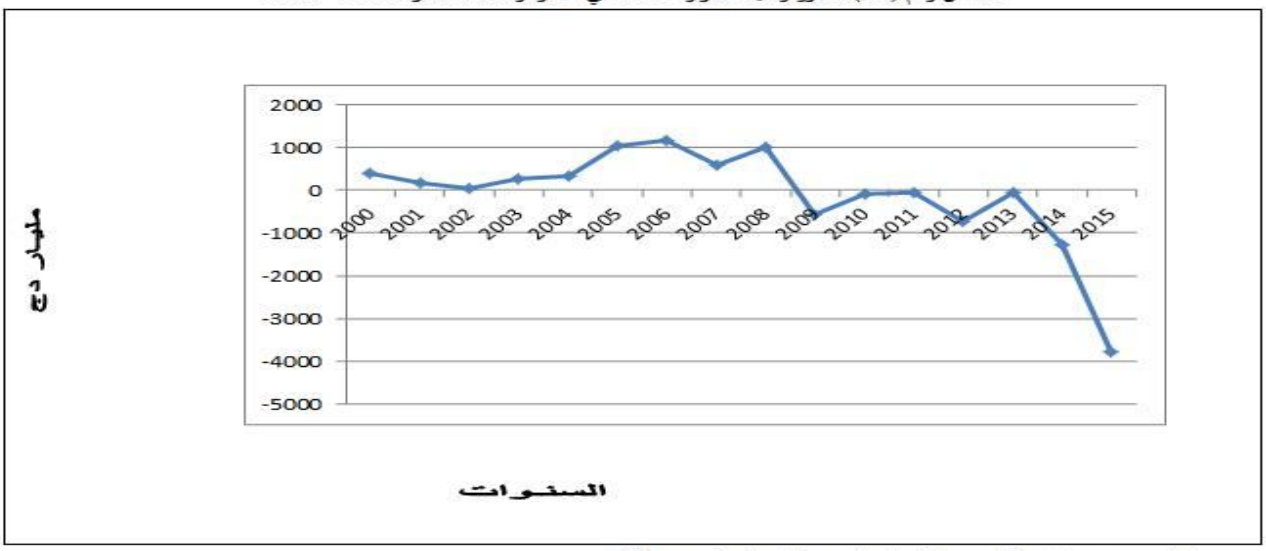

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04)

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن رصيد الموازنة قد حقق فائضا خلال فترة الإنعاش والنمو الإقتصادي، حيث حقق رصيد الموازنة فائضا بمبلغ 400 مليار دج سنة 2000، واستمر هذا الفائض بالارتفاع حتى سنة 2006 ليبلغ 1186.8 مليار دج، وبعد التراجع المسجل في رصيد الموازنة سنة 2007 أين وصل إلى 579.3 مليار دج، جدد فائض الموازنة في 2008 العهد مع الزيادات ليبلغ 999.5 مليار دج، ويمكننا تفسير هذا الفائض المحقق في رصيد الموازنة خلال هذه الفترة أساسا إلى الارتفاع في إيرادات الموازنة العامة، لا سيما الجباية البترولية وذلك على الرغم من الارتفاع الجوهري للنفقات العامة.

وكانت سنة 2009 نقطة التحول في رصيد الموازنة، فبعد الأزمة المالية العالمية شهد العالم ركودا اقتصاديا مس معظم دول العالم وانخفض الطلب العالمي على النفط وهو ما أدى إلى انخفاض أسعاره، ما أثر على إيرادات الجباية البترولية وبالتالي شهدت عجزا كبيرا قدر بـ 570.3 مليار دج سنة 2009.

ومع الارتفاع المحسوس لأسعار النفط ارتفعت معها إيرادات الجباية البترولية، وهو ما أدى إلى انخفاض العجز الموازني ليصل إلى 74 و63.5 مليار دج سنتي 2010 و2011 على التوالي.

وبالرغم من استقرار أسعار النفط عند مستوى مرتفع (111 دولار للبرميل في 2012 مقابل 112.9 دولار في 2011) أدت الارتفاعات الحادة للنفقات العامة في 2012 إلى ارتفاع العجز الموازني بشكل كبير في هذه السنة ليصل إلى 718.8 مليار دج. انخفض عجز الموازنة في سنة 2013 إلى 151.2 مليار دج وذلك نتيجة انخفاض النفقات العامة.

وشهدت سنة 2015 أكبر عجز في رصيد الموازنة العامة وصل إلى 3801 مليار دج بفعل تراجع ايرادات الجباية البترولية إلى 1722.9 مليار دج والناتجة عن تهاوي أسعار البترول في الأسواق الدولية بالإضافة الى الارتفاع الكبير للنفقات العامة التي وصلت إلى 8753.6 مليار دج في ظل استمرار الدولة في تطبيق سياسات البرامج التنموية التي تهدف الى النهوض بالاقتصاد الوطني.

المحور الثالث: دراسة قياسية لأثر أسعار النفط على الموازنة العامة للجزائر (2000-2015).

من أجل الإجابة على اسئلة الدراسة والتحقق من الفرضيات نقوم بتقدير نموذج انحدار أسعار النفط (O/P) على مؤشرات الموازنة العامة: الإيرادات العامة (P/R)، النفقات العامة (P/E) خلال الفترة 2000-2015 بحيث أن البيانات تم جمعها من قاعدة بيانات

البنك الدولي الخاصة بمؤشرات التنمية العالمية (World Development Indicators)، تستعمل الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية.

والجدول التالي يعرض بعض الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (1)

نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

Variables	P/R	P/E	O/P
Mean	0.277286	0.518934	0.010953
Median	0.362896	0.533335	0.015165
Maximum	0.784329	0.674040	0.058018
Minimum	-0.126222	0.330058	-0.042640
Std. Dev.	0.261209	0.099565	0.025364
Observations	16	16	16

أثبتت اختبارات جذور الوحدة للسلاسل الزمنية (Augmented Dickey Fuller and Phillipe Perron) أن كل السلاسل محل الدراسة هي غير مستقرة عند المستوى في حين أن سلاسل الدراسة تستقر عند التفاضل الأول (تفاصيل نتائج الاستقرارية موضحة في الملحق رقم (1).

تقدير أنموذج ونتائج الدراسة:

يلخص الجدول رقم (2) نتائج تقدير نماذج الدراسة:

الجدول رقم (2)

نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

OLS EQUATION	Model 1	Model 2
Lagged(y) y_{t-1}	4.42 (0.004)*	5.42 (0.001)*
P/R	4.05 (0.003)	
P/E		4.03 (0.004)
The constant	2.01	(3. 03)

	(0.003)	(0.005)
R-squared	70%	73%
Adjusted R-squared	61%	58%
F-statistic	5.18	4.11

Values in parenthesis are the absolute values of the t-statistics. *, **, *** indicate significance at 10%, 5% and 1% respectively.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

نخلص مما سبق أن النفط يعتبر أهم سلعة في الأسواق العالمية، وهو مادة غير متجددة، لهذا فإن سعر السلعة لا يخضع لعوامل العرض والطلب أو تكاليف الإنتاج فقط، وإنما تحدده عوامل أخرى سياسية واقتصادية لها آثار ايجابية وسلبية على اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة. إن انخفاض أسعار النفط مؤخرا ومنذ سبتمبر 2014 أربك الكثير من الاقتصاديات الريعية وأحادية التصدير والجزائر من بين الدول التي تأثرت كثيرا بالأزمة الحالية نتيجة تبعيتها الشديدة لقطاع المحروقات(حيث أن 97% من صادرتها تأتي من المحروقات) الأمر الذي انعكس سلبا على موازنتها العامة واستقرارها الاقتصادي، وقد جاءت هذه الدراسة لتحديد أثر أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000-2015، وبعد إجراء الاختبارات الضرورية واللازمة (اختبار جذر الوحدة، أنموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى)، توصلنا من خلال الدراسة القياسية إلى النتائج التالية:

1. تبين من نتائج التحليل أن إحصائية ستيودنت لمقدرات المعادلات تعكس معنوية النتائج ما ينفي فرضيات الدراسة اي أن أسعار النفط للجزائر تساهم في مؤشرات الموازنة العامة المستعملة في البحث، وهو ما يؤكد انعكاسات أحادية النفط وعدم وجود محفظة فعالة للتنويع على الموازنة العامة في الجزائر حيث أن العوامل الخارجية لها تأثير أكبر على المؤشرات الاقتصادية في الجزائر ومنها الموازنة العامة، فعند تحسن أسعار المحروقات تزداد مداخيل الدولة وتسجل الموازنة العامة فوائض أما في حالة انخفاض أسعار البترول فتنقلب الأمور إلى النقيض تماما مما يدل على ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، الشيء الذي يجعله عرضة للأزمات المختلفة؛

2. توضح نتائج التحليل أن معامل التحديد R^2 يتراوح بين 70% و73%، أي أن المتغير المستقل المحدد في الأنموذج يفسر أكثر من 70% من الموازنة العامة (المتغير التابع) وهذا ما يمكن تفسيره بوجود تبعية شبه تامة لأسعار النفط، باعتبار الجزائر دولة نفطية، حيث تشكل العائدات البترولية أهم مصدر لتمويل الموازنة العامة للجزائر.

ثانيا: التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة القياسية ومن خلال عرض واقع أسعار النفط وتأثيرها على الموازنة العامة في الجزائر، توصي الدراسة بما يلي:

1. عدم فاعلية أسعار النفط في دفع الموازنة العامة بالجزائر تعكس عدم وجود محفظة تنويع مثلى خلال فترة الدراسة 2000-2015 مما يستوجب إعادة النظر في مداخل التنويع الاقتصادي بطريقة تمكن من حسن ادارة الإيرادات والنفقات العامة؛

2. يجب إعادة توجيه الإنفاق العام وترشيده من خلال الاهتمام برفع القدرات الإنتاجية وتشجيع الاستثمار المنتج؛

3. فيما يتعلق بالإيرادات فيجب رد الاعتبار للجباية العادية ضمن مجموع الإيرادات، وهذا بتوسعة الأوعية الضريبية، والعمل بجدية نحو نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة وإصلاح إدارة الجمارك؛

4. العمل على ترقية القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات وتنويع الاقتصاد الوطني من خلال دعم القطاع الصناعي والفلاحي والسياحي خصوصا إذا ما علمنا أن الجزائر تمتلك موارد طبيعية وبشرية في هذا المجال؛

5. ارساء شراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص وتكوين رأس مال وطني لتقليل التبعية النفطية.

الهوامش والمراجع:

[1] –محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الإقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص8

[2] - Antoine .A "Pétrole : **marché et stratégie économique**, Édition economica, 1987, P16.

[3] – سهام حسين البصام، **مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد 36، 2013، ص 5

[4] – بودرامة مصطفى، **مداخلة تحت عنوان التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة**، جامعة فرحات عباس، سطيف، 7 أفريل 2008، ص7.

[5] – محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص198.

[6] – مانع صعيد العقيبة، **أوبك والصناعة البترولية**، مطابع التجارة والصناعة، بيروت، لبنان، 1974، ص147.

[7] – محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص199.

[8] – نواف الرومي، **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص24.

[9] –كمال باصور، **آثار تقلبات أسعار البترول على أداء مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000–2014**، الملتقى الدولي حول إنعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له–المخاطر والحلول، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية– الجزائر، يومي 7–8 أكتوبر 2015، ص6.

[10] – سعيدي فاطمة الزهراء، **مداخلة تحت عنوان تغيرات أسعار النفط في السوق الدولية خلال الفترة 1990–2015 وأهم العوامل المؤثرة فيها الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له–المخاطر والحلول**، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية–الجزائر، يومي 7–8 أكتوبر 2015، ص11.

[11] – موري سمية، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الإقتصادية في الجزائر– دراسة قياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بالقايد – تلمسان الجزائر، 2015، ص ص 33–34.

[12] – حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص:64.

[13] – تقرير الأمين العام السنوي التاسع والثلاثون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)، 2012، ص55.
http://www.oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports/Secretary-General-Annual-Report

[14] – بوفليح نبيل، **صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الموازنة العامة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف –الجزائر–،2004، ص ص: 250–251.

[15]-Ministère Des Finances, Direction Générale de la prévision et des Politiques, **La Situation Economique et Financière à Fin 2004**, P :11